لجنة الإنقاذ الدولية - نظرة عامة على احتياجات الحماية: المراقبة والاتجاهات

أبريل - سبتمبر 2023

العراق

جدول المحتويات

جدول المحتويات 2
المقدمة 3
الخلفية 3
المنهجية 3
النتائج الرئيسية: أبريل - يونيو 2023 5
الاحتياجات الأساسية 5
التهجير والعودة 5
المساعدة القانونية 6
نقاط الضعف المتزايدة 6
النتائج الرئيسية: يوليو - سبتمبر 2023 6
الاحتياجات الأساسية 6
التهجير والعودة 6
المساعدة القانونية 7
نقاط الضعف المتزايدة 7
أبرز النتائج المتعلقة باللاجئين/طالبي اللجوء 7
الاحتياجات الأساسية 8
التهجير والعودة 8
المساعدة القانونية 8
نقاط الضعف المتزايدة 8
تحت المجهر: العودة والنزوح التدريجي 9
العائدون والنازحون داخليا 9
النزوح من مخيم جدعة 5 9
تحت المجهر: التماسك الاجتماعي والتعايش 9
الإدماج المحلي: التصورات الإيجابية وتحديات الاندماج 9
التماسك الاجتماعي: التوترات والنزاعات 10
تحت المجهر: الوصول إلى سبل العيش وتوليد الدخل 10
الاستنتاجات 11
شكر وتقدير 11

المقدمة

منذ عام 2003، قدمت لجنة الإنقاذ الدولية (IRC) المساعدات الإنسانية والمساعدة للمجتمعات المتضررة من النزاع في العراق. تقدم لجنة الإنقاذ الدولية حاليا تدخلات متعددة القطاعات لدعم النازحين داخليا والعائدين والمجتمعات المضيفة واللاجئين. تعمل برامج الحماية وسيادة القانون التابعة للجنة الإنقاذ الدولية على حماية حقوق الإنسان ورفاه العراقيين في محافظات الأنبار وكركوك ونينوى وديالى وصلاح الدين. ويشمل هذا النهج الشامل رصد الحماية، والنقد مقابل الحماية، والتدريب والدعم في مجال التوعية القانونية، وبناء الوعي والاستجابة لاحتياجات الحماية الفريدة للفئات الضعيفة بما في ذلك النساء والفتيات والنازحين داخليا والأقليات والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة. من خلال اعتماد هذا النهج الشامل ، نهدف إلى معالجة التحديات متعددة الأوجه التي تواجهها المجتمعات وتعزيز قدرتها على الصمود والتمكين. تعمل لجنة الإنقاذ الدولية بالتعاون الوثيق مع الهيئة التشريعية العراقية والوزارات الرئيسية وأصحاب المصلحة في قطاع العدل وتقدم الدعم لتعزيز النظام المؤسسي الذي يركز على الناس. كما تعمل لجنة الإنقاذ الدولية مع المفوضية العراقية العليا لحقوق الإنسان ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية وتقدم الدعم لتعزيز آليات الحماية التي تقودها الدولة.

يقوم فريق الحماية في لجنة الإنقاذ الدولية في العراق بإجراء مراقبة منتظمة وتقييم الاحتياجات في مناطق عمليات لجنة الإنقاذ الدولية لضمان تسجيل احتياجات العائلات والأفراد وأن برامجنا تستجيب للاتجاهات الناشئة في مجال الحماية. وهذه المبادرات مفيدة في ضمان التحديد الدقيق للاحتياجات المتطورة للأسر والأفراد ومعالجتها على وجه السرعة. يقدم هذا التقرير نظرة عامة على البيانات التي تم جمعها من خلال رصد الحماية في الربع الثاني [أبريل - يونيو 2023] والربع الثالث [يوليو - سبتمبر 2023]. تساهم هذه النتائج في برامجنا وإثراء مناصرتنا على مستوى بغداد والمحافظات، وكذلك مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في مجال الحماية والجهات الفاعلة الدولية. تلتزم لجنة الإنقاذ الدولية بالعمل جنبا إلى جنب مع المجتمعات والسلطات المحلية والشركاء لضمان رفاهية وكرامة جميع المتضررين من النزاع، بينما نسعى جاهدين نحو مستقبل أكثر أمنا ومرونة للعراق.

الخلفية

منذ نهاية الصراع ضد ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في عام 2017، كان العراق يتصارع مع الانتقال من أزمة إنسانية حادة إلى أزمة مطولة. أدى الصراع إلى نزوح 6 ملايين شخص بين عامي 2014 و 2017. وفي حين تم إحراز تقدم مع عودة 5 ملايين شخص إلى مناطقهم الأصلية، لا يزال حوالي 1.2 مليون شخص نازحين.[1] ولا يزال الحصول على الخدمات الأساسية يشكل تحديا كبيرا لكل من النازحين والعائدين.

وكانت لجنة الإنقاذ الدولية في طليعة التصدي لهذه التحديات، مع تركيز قوي على توفير المساعدة القانونية والحماية للعراقيين الأكثر ضعفا. والجدير بالذكر أن ما يقرب من 100,000 شخص لا يزالون يقيمون في مواقع غير رسمية منتشرة في جميع أنحاء العراق الاتحادي. وعلاوة على ذلك، انتقل أكثر من 500,000 شخص إلى النزوح الثانوي، وغالبا ما يعيشون في ظروف دون المستوى مع مرافق محدودة[2]. يواجه النازحون العراقيون عقبات كبيرة في كسب الدخل وتوفير التعليم لأطفالهم. ويزيد الافتقار إلى الوثائق المدنية من تعقيد حصولهم على الخدمات وإمكانية عودتهم إلى أماكنهم الأصلية.

وفي بيئة ما بعد الصراع هذه، تعمل حكومة العراق جنبا إلى جنب مع المجتمع الدولي لإيجاد حلول دائمة لعودة السكان النازحين والاعتراف بهم قانونيا. وفي حين انصب التركيز الأساسي على تيسير عودة هؤلاء الأفراد النازحين، يجب أيضا تبني الإدماج المحلي و/أو إعادة التوطين في إطار الحلول الدائمة.

المنهجية

أجريت تقييمات مراقبة الحماية التي أجرتها لجنة الإنقاذ الدولية في الفترة من أبريل إلى سبتمبر 2023 في العراق باستخدام نهج مختلط وهي بمثابة متابعة لتقييم الاحتياجات المنشور في يوليو 2023[3]. تضمنت طرق جمع البيانات المستخدمة خلال هذه الفترة مقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين، والمسوحات على مستوى الأسرة، ومناقشات مجموعات التركيز، وتقييمات الملاحظة المباشرة. تهدف هذه المنهجيات إلى جمع معلومات شاملة عن احتياجات الحماية والمخاطر التي يواجهها النازحون والعائدون والمجتمعات المضيفة وطالبو

[1] بيانات تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة - العراق.

[2] من الضروري تسليط الضوء على أنه داخل إقليم كردستان العراق، لا يزال حوالي 180,000 شخص يقيمون في 25 مخيما متبقيا للنازحين داخليا في إقليم كردستان العراق.

[3] https://www.rescue.org/report/irc-protection-needs-overview-monitoring-and-trends-october-2022-march-2023

اللجوء واللاجئون في 12 موقعا في محافظات الأنبار ونينوى وكركوك. لا تزال هذه المواقع متسقة إلى حد كبير مع مواقع جمع البيانات من جهود رصد الحماية السابقة.

يستند التحليل الوارد في هذا التقرير إلى مجموعات بيانات ليست كبيرة بما يكفي لإثراء الاستنتاجات على مستوى البلد ويجب وضعها في سياقها ضمن جهود الرصد الجارية على المستوى الاتحادي ومستوى المحافظات. ستواصل لجنة الإنقاذ الدولية تحسين العمليات أثناء أنشطة الرصد للوصول إلى جميع المجموعات السكانية داخل مناطق عمليات لجنة الانقاذ الدولية، من أجل أخذ عينات أكثر تمثيلا.

وصلت أنشطة جمع البيانات خلال هذه الفترة إلى مجموعة متنوعة من المشاركين، بما في ذلك الرجال والنساء والفتيان والفتيات من مختلف الأعمار والأعراق وحالة النزوح. يضمن هذا النهج تمثيل وجهات النظر الفريدة للمجموعات المستهدفة. غطى الاستطلاع جوانب مهمة مثل الوصول إلى الموارد الأساسية مثل الخدمات القانونية والتعليم والرعاية الصحية. كما قيمت انتشار المخاطر بما في ذلك عمالة الأطفال والعنف الجنسي والعنف القائم على الجنسين والحواجز التي تحول دون عودتهم إلى مناطقهم الأصلية.

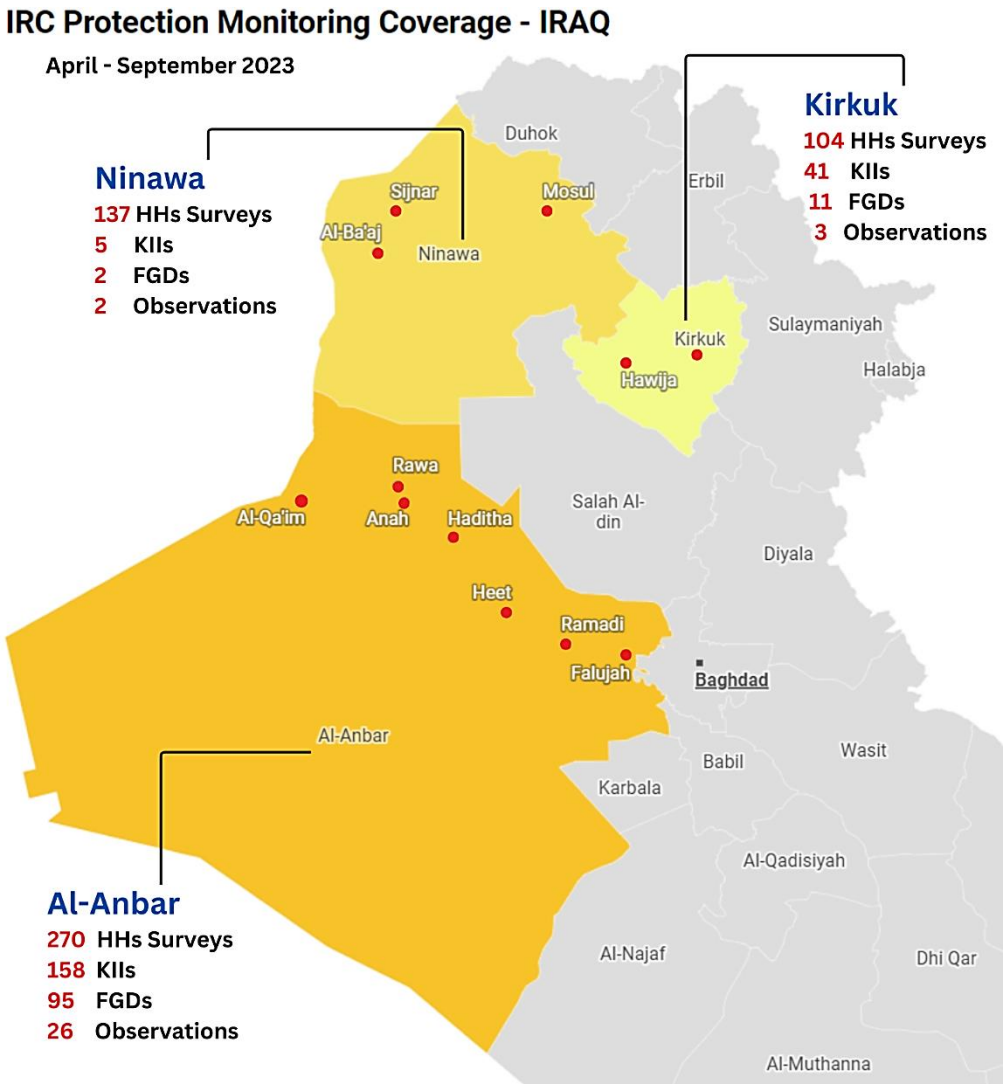

وخلال عملية جمع البيانات، كفل موظفوا لجنة الإنقاذ الدولية سرية وأمن بيانات المشاركين. أبلغ جامعوا البيانات المشاركين في الاستطلاع والمقابلات والمناقشة بالتدابير المتخذة للحفاظ على أمن البيانات وعدم الكشف عن هويتهم. واستخدمت أساليب جمع تراعي الفوارق بين الجنسين، مثل إقران النساء اللاتي أجريت معهن مقابلات وتنظيم مجموعات عمل منفصلة مع الرجال والنساء. تهدف هذه الممارسات إلى خلق بيئة آمنة وشاملة للمشاركين لتبادل خبراتهم ووجهات نظرهم.

أساليب جمع البيانات	الربع الثاني 2023			الربع الثالث 2023			المجموع الكلي
	مجموع	أنثى	ذكر	مجموع	أنثى	ذكر	
المسوحات على مستوى الأسرة	196	117	79	315	206	109	511
مقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين	86	21	65	118	24	94	204
مناقشات مجموعات التركيز	295 42) مجموعة	211	84	461 (66 مجموعة)	286	175	756 (108 مجموعة)

الجدول 1: عدد المشاركين في أنشطة رصد الحماية حسب نوع الجنس.

النتائج الرئيسية: أبريل - يونيو 2023

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حددت لجنة الإنقاذ الدولية العديد من العوامل المساهمة في مشهد الحماية والحقوق التي تؤدي إلى التحديات التي يواجهها الأفراد في مجموعات النازحين والعائدين والمجتمع المضيف. وشملت هذه التحديات مجموعة من القضايا، تتراوح بين عدم كفاية الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والمأوى والدعم التعليمي، إلى نقص الوعي فيما يتعلق بالعمليات القانونية المطلوبة للحصول على الوثائق المدنية وغيرها من أوراق الاعتماد الأساسية.

وكانت النتائج الرئيسية، كما وردت من خلال المقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين، ومناقشات مجموعات التركيز، والدراسات الاستقصائية كالتالي:

الاحتياجات الأساسية

- أفاد **70**٪ منهم بأنهم يواجهون تحديات في الحصول على الخدمات الأساسية. وكان العائق الرئيسي أمام الوصول إلى هذه الخدمات هو **ارتفاع تكلفة الخدمات (88٪)**.
- كان **دعم سبل العيش** هو أكثر الاحتياجات ذات الأولوية المُبلغ عنها بنسبة (**73**٪). وشملت الاحتياجات الأخرى ذات الأولوية التي تم الإبلاغ عنها بشكل متكرر **المساعدة القانونية** بنسبة **(52٪)** و**الرعاية الصحية** بنسبة (**49**٪) و**المواد غير الغذائية** بنسبة (**34**٪).
- كشفت الدراسة أن **59**٪ من الاسر أعربوا عن مخاوفهم بشأن نقص **الخدمات الصحية الطارئة** وتوافر **سيارات الإسعاف** داخل مجتمعاتهم.

التهجير والعودة

- كانت العوامل الأكثر انتشارا التي تؤثر على عودة الأسر إلى مناطقها الأصلية هي: **نقص فرص العمل** في منطقة النزوح (تصل إلى **68**٪)، و**عدم القدرة على الوصول إلى الضروريات الأساسية** في منطقة النزوح (حتى **54**٪)، و**عدم القدرة على** توفير مبلغ **الإيجار** في منطقة النزوح (حتى **49**٪).
- ومن بين النازحين داخليا، أفاد (**56**٪) **بعدم رغبتهم في العودة** إلى مناطقهم الأصلية. وكانت الحواجز المحددة المتعلقة بالحماية التي تحول دون العودة مرتفعة، وكانت في المتوسط أكثر الحواجز المبلغ عنها أمام العودة: **نقص السكن** في منطقة الاصل (يصل إلى **75**٪)، **والافتقار إلى خيارات سبل العيش** في منطقة الاصل (حتى **54**٪)، **وعدم الحصول على الخدمات الأساسية** في منطقة الاصل (حتى **33**٪).
- (**16**٪) من المشاركين أبلغوا عن **مخاطر الإخلاء** داخل مجتمعاتهم خلال الأشهر الثلاثة السابقة. وأظهرت محافظة **نينوى** معدلات أعلى من مخاطر الإخلاء خلال هذه الفترة، (**43**٪)، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى إغلاق **مخيم جدعة 5.**
- لاحظ حوالي **11**٪ من مقدمي المعلومات الرئيسيين **قضايا التماسك الاجتماعي بين العائدين / النازحين والمجتمعات المضيفة** في الأشهر الثلاثة الماضية. وتشمل هذه المشاكل التوترات مع العائلات العائدة من مخيمي **الهول وجدعة**، وكذلك داخل

المجتمعات المضيفة نفسها بسبب الصراعات **السياسية والقبلية والسلطة.** ولا تزال الأسر التي يتصور انتمائها إلى الجماعات المسلحة تواجه الوصم والمخاوف الأمنية.

المساعدة القانونية

- **أفاد 43٪** من المشاركين بفقدان الوثائق المدنية الرئيسية. وكانت أنواع الوثائق المفقودة السائدة كالتالي: **شهادات الجنسية** بنسبة **(64٪)**، **وبطاقات الاحوال المدنية** بنسبة **(49٪)**، **والبطاقات الموحدة** بنسبة **(15٪)** للمستفيدين الذين لديهم بالفعل بطاقة مدنية وشهادات جنسية. والجدير بالذكر أنه بالنسبة لأولئك الاسر الذين يفتقدون شهادات الجنسية وبطاقات الاحوال المدنية ، فإنهم سيواجهون احتياجات **توثيق تدريجية** ، حيث سيحتاجون إلى المساعدة لإصدار البطاقات الموحدة في المستقبل.
- لا يزال الوصول إلى **الخدمات القانونية** يمثل تحديا للعديد من السكان المستضعفين في العراق، بسبب **نقص الموارد المالية (87٪)**، **ونقص مقدمي خدمات المساعدة القانونية (43٪)**، **ونقص الوعي بحقوقهم القانونية (37٪)**.

نقاط الضعف المتزايدة

- أفاد **14٪** من المشاركين بعدم **الشعور بالأمان** في مجتمعاتهم. وكانت العوامل الرئيسية المساهمة في هذا التصور هي **وجود الجماعات المسلحة** (**80٪** من المستجيبين) **وحالات التوترات المجتمعية أو العنف (80٪ من المستجيبين)**. علاوة على ذلك ، أفاد **71٪** من هذه المجموعة أن شعورهم بعدم الأمان مرتبط بالمخاطر المتزايدة **للعنف الجنسي والقائم على العدالة بين الجنسين وإساءة معاملة الأطفال واستغلالهم**.
- كان **57٪** من المشاركين على دراية **بالأطفال في سن المدرسة** دون سن 18 عاما المنخرطين في **عمالة الأطفال** ، مما قد يؤثر على تعليمهم ورفاههم.
- الفتيات معرضات لخطر عدم الذهاب إلى المدرسة لأسباب مختلفة مثل إعطاء الأولوية لتعليم الأولاد والمعايير والاعراف الاجتماعية المتعلقة بالجنسين، والتي يمكن أن تؤدي إلى معدلات التسرب من المدارس **وانخراط الفتيات في أنشطة غير مناسبة مدرة للدخل مثل التسول وعمالة الأطفال والزواج المبكر**.

النتائج الرئيسية: يوليو - سبتمبر 2023

الاحتياجات الأساسية

- **أفادت 65٪** من الأسر أنها تواجه صعوبات في الوصول إلى الخدمات الأساسية، مما يدل على تحسن طفيف في الوصول إلى الخدمات الأساسية مقارنة بالربع الأخير. ويشكل **ارتفاع تكلفة الخدمات الأساسية** عائقا كبيرا أمام الوصول إليها، حيث أشار 87٪ من المشاركين إلى العبء المالي.
- الخدمات العامة ذات الأولوية المطلوبة في المجتمعات هي: **دعم سبل العيش (70٪)**، و**الخدمات الصحية (63٪)**، و**المساعدة الغذائية (43٪)**، وكل من **المواد غير الغذائية والمأوى بنسبة (36٪)**، **والمساعدة القانونية (32٪)**. مما يدل **على عدم وجود تغييرات** في أهم خمسة احتياجات ذات أولوية من الربع الأخير.
- أفادت **72٪** من الأسر التي شملها الاستطلاع بعدم إمكانية الوصول إلى **خدمات الطوارئ الصحية** ومرافق **الإسعاف** داخل مجتمعها، وهذا يشير إلى **زيادة ملحوظة** في المخاوف التي تم التعبير عنها بشأن توافر المراكز الصحية الطارئة من الربع الأخير، وتعزى هذه الزيادة في الغالب إلى **نقص المواد الطبية والموظفين** مثل **الأطباء المتخصصون** و**سيارات الإسعاف** وكذلك الافتقار الى **الأدوية الكافية** وإلى **بعد المراكز** عن المجتمعات المحلية.

التهجير والعودة

- كانت العوامل الأكثر انتشارا التي تؤثر على عودة الأسر إلى مناطقهم الاصلية هي: **نقص فرص العمل** في منطقة النزوح **(70٪)**، و**عدم القدرة على توفير مبلغ الإيجار** في منطقة النزوح **(52٪)**، و**صعوبة الوصول إلى الضروريات الأساسية** في منطقة النزوح **(47٪)**. لم تكن هناك **تغييرات كبيرة** في أهم ثلاثة عوامل تؤثر على عودة العائلات إلى منطقة الاصل من الربع السابق.

- من بين السكان النازحين داخليا، أعرب **79**٪ عن **عدم رغبتهم** في العودة إلى منطقة الاصل، مما يمثل **زيادة كبيرة** عن الربع السابق (**56**٪). وقد تم تحديد الأسباب الرئيسية لعدم رغبتهم في ذلك على أنها **المنازل المدمرة أو المتضررة** (**100**٪)، **وغياب الخدمات الأساسية** في منطقة الاصل (82٪)، **وقلة موارد الدخل** في منطقة الاصل (**64**٪)، **ونقص الوثائق المدنية الأساسية** (**45**٪).
- أفادت **11**٪ من الأسر التي شملها الاستطلاع بأنها تلقت تهديدات بالإخلاء في الأشهر الثلاثة الماضية، وهذا يمثل **انخفاضا طفيفا** عن الربع السابق (**16**٪).
- أفاد **6**٪ أنهم شهدوا مشاكل بين العائدين / النازحين داخليا والمجتمعات المضيفة ، مما يدل على **انخفاض** في مستوى التوترات عن الربع الأخير (11٪). وتشمل التوترات بين المجتمعات المحلية **النزاعات** بين العائدين والنازحين داخليا التي ربما تكون ناجمة عن **التنافس على الموارد** وقضايا النزوح، **والنزاعات** على استخدام الأراضي، **والتوترات بين العشائر** في بعض الأحيان.

المساعدة القانونية

- أشار **45**٪ من المستجيبين إلى أن الأفراد داخل أسرهم يفتقرون إلى الوثائق المدنية ، مما يشير إلى أن مستويات احتياجات التوثيق ظلت ثابتة مقارنة بالربع السابق وأن لجنة الإنقاذ الدولية والمنظمات الشريكة وسعت خدمات التوثيق المدني إلى مواقع جغرافية جديدة. ومن بين الأسر التي تفتقر إلى الوثائق، كانت **شهادات الجنسية** (**45**٪) **والبطاقات الموحدة** (**37**٪) **وبطاقات الهوية المدنية** (**20**٪) هي حالات الفقدان الأكثر شيوعا. ولا تزال هناك احتياجات تدريجية للتوثيق، وستحتاج الأسر التي تحصل على شهادات الجنسية وبطاقات الهوية المدنية إلى بطاقات موحدة في المستقبل.
- تشمل العقبات الرئيسية التي تؤثر على وصول المجتمعات إلى الخدمات القانونية **القيود المالية** التي تحول دون تغطية الرسوم القانونية (**84**٪)، **وعدم كفاية وجود مقدمي الخدمات القانونية** الذين يمكن الاعتماد عليهم داخل المجتمع (**35**٪)، **ونقص المعلومات** والادراك فيما يتعلق بخدمات **الإجراءات القانونية** (**29**٪).

نقاط الضعف المتزايدة

- ومن بين المشاركين الذين تمت مقابلتهم، أعرب **13**٪ عن شعورهم **بعدم الأمان** فيما يتعلق بالوضع الأمني السائد، مع عدم وجود تغيير ملحوظ عن الربع السابق. وشملت العوامل الرئيسية المذكورة على أنها ساهمت في هذا التصور **وجود الجماعات المسلحة** (**76**٪)، **وتدمير أو تلف البنية التحتية** (**48**٪)، **والتوترات أو العنف داخل المجتمع** (**45**٪).
- لا تزال عمالة الأطفال قضية مُلحة، حيث أفادت نسبة كبيرة (**54**٪) من المشاركين الذين شملهم الاستطلاع أنهم على دراية بأن الأطفال في سن المدرسة **منخرطون في العمل** خلال ساعات الدراسة. **لم يظهر هذا أي تحسن كبير** عن الربع السابق عندما بلغ **57**٪.
- كشف **49**٪ من المشاركين أن **الفتيات يواجهن تحديات في الذهاب إلى المدرسة باستمرار**. وتتمثل العقبات الرئيسية التي تم تحديدها أمام الفتيات في الحصول على التعليم **في إعطاء بعض الأسر الأولوية لتعليم الفتيان والأدوار الاجتماعية** الراسخة، **والمسؤوليات المنزلية** مثل رعاية الأطفال الأصغر سنا وأفراد الأسرة المرضى أو المسنين.

أبرز النتائج المتعلقة باللاجئين/طالبي اللجوء:

يستضيف العراق بسخاء ما يقرب من 300,000 لاجئ وطالب لجوء، يعيش أكثر من 90٪ منهم في إقليم كردستان العراق. هناك أكثر من 270,000 سوري، معظمهم من الأكراد، بالإضافة إلى اللاجئين وطالبي اللجوء من إيران وتركيا ودولة فلسطين ودول أخرى[4]. تدعم لجنة الإنقاذ الدولية في العراق اللاجئين / طالبي اللجوء فيتسعة9 مناطق داخل محافظات الأنبار بفضل الدعم السخي من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. من بين المشاركين الذين شملهم الاستطلاع خلال الفترة من أبريل إلى سبتمبر 2023 ، شارك 102 منهم لاجئين / طالبي لجوء في جمع البيانات. فر غالبية اللاجئين / طالبي اللجوء من مناطقهم الاصلية بسبب مخاوف تتعلق بالسلامة وخاصة الوضع الأمني في شمال شرق سوريا. وتتلخص احتياجات هؤلاء السكان في النقاط التالية:

[4] https://data.unhcr.org/en/documents/details/103429

الاحتياجات الأساسية

- ذكر جميع طالبي اللجوء / اللاجئين أنهم يواجهون صعوبات في الوصول إلى الخدمات الأساسية ، ويرجع ذلك أساسا إلى التكلفة وعدم توافر الخدمات وايضا الافتقار إلى الوثائق المدنية المطلوبة للتسجيل في الخدمات والوصول إليها.
- وكان المأوى والتعليم ودعم سبل العيش والخدمات الصحية والمساعدة القانونية هي الخدمات الأكثر طلبا من قبل اللاجئين / طالبي اللجوء من المشاركين.
- يعتمد مصدر الدخل الرئيسي لعائلات اللاجئين / طالبي اللجوء في المنطقة بشكل أساسي على العمل اليومي كما ذكر 65٪ منهم ، يليه اقتراض المال والسلع من الأصدقاء بنسبة 22٪ والدعم الإنساني والمجتمعي بنسبة 13٪.

التهجير والعودة

- غالبيتهم 95٪ سوريون و5٪ فلسطينيون. وهم يقيمون حاليا في محافظة الأنبار ومحافظات القائم وعنه وراوة. معظمهم (78٪) وصلوا إلى هذه المواقع منذ أكثر من عام و 22٪ أقل من عام ، غادروا مناطقهم الاصلية بسبب مخاوف تتعلق بالسلامة، بالإضافة إلى غياب و / أو صعوبات في الوصول إلى الخدمات الأساسية ، وكذلك الملاجئ المدمرة أو المتضررة.
- فضل غالبية اللاجئين / طالبي اللجوء (78٪) البقاء في مواقعهم الحالية، لأنهم رأوا أن مناطقهم الاصلية تفتقر إلى الخدمات الأساسية وموارد الدخل والملاجئ الملائمة. كما كانوا يخشون التمييز والاضطهاد من قبل المتشددين/قوات الأمن في مناطقهم الاصلية. في حين أشار جزء صغير منهم (13٪) إلى استعدادهم للعودة إلى مناطقهم الاصلية، ويعود السبب الرئيسي لذلك إلى الصعوبات التي يواجهونها في مناطق نزوحهم، مثل عدم كفاية فرص الدخل، والحصول على الخدمات الأساسية، والمأوى المناسب.
- قيم 75٪ من اللاجئين / طالبي اللجوء المشاركين عملية الاندماج مع المجتمعات المضيفة بأنها جيدة ، بينما ذكر آخرون عدم المشاركة في أنشطة الاندماج بسبب التمييز. في المواقع التي شملتها الدراسة، لوحظت التوترات بين اللاجئين/طالبي اللجوء والمجتمعات المضيفة. تدور هذه التوترات حول التنافس على سبل العيش بسبب الوضع الاقتصادي الصعب.

المساعدة القانونية

- **43**٪ من اللاجئين / طالبي اللجوء ذكروا أن فردا واحدا على الأقل من أسرهم يفتقر إلى الوثائق المدنية ، وذكر 40٪ أنهم يفتقرون إلى بطاقات الهوية المدنية و 40٪ يفتقرون الى جوازات السفر ، و 20٪ وثائق الميلاد الأصلية.
- يواجه اللاجئون وطالبو اللجوء العديد من التحديات في الوصول إلى الخدمات القانونية، بما في ذلك الحواجز المالية والمسافة، فضلا عن متطلبات التجديد السنوية لتصاريح الإقامة.

نقاط الضعف المتزايدة

- يشكل اللاجئون السوريون نسبة كبيرة من الأطفال العاملين، حيث أفاد 41٪ من عائلات اللاجئين / طالبي اللجوء المستجيبين أن لديهم أطفالا دون سن 18 عاما يعملون، ويشاركون في العمل بأجر يومي مثل البناء، والعمل في المتاجر الصغيرة، والعمل المنزلي، بالإضافة إلى ذلك، هناك حالات لأطفال يؤدون أعمالا خطرة مثل جمع القمامة والتسول.
- 35٪ من الأطفال اللاجئين في سن المدرسة لا يذهبون إلى المدارس الابتدائية و 83٪ لا يذهبون إلى المدارس الثانوية، وكانت العوامل الرئيسية لعدم الالتحاق بالمدرسة هي نقص الوثائق المدنية (69٪)، ونقص القدرة المالية (38٪)، ومساعدة الأطفال للأسر على كسب لقمة العيش (8٪).
- أفاد 87٪ من اللاجئين أنهم يواجهون نوعا من القيود على الحركة، خاصة عند نقاط التفتيش بسبب عدم وجود بطاقات هوية ووثائق إقامة مناسبة، مما أدى إلى حالات اعتقال واحتجاز.

تحت المجهر: العودة والنزوح التدريجي

استمرت أنشطة مراقبة الحماية التي قامت بها لجنة الإنقاذ الدولية خلال الفترة من أبريل إلى سبتمبر 2023 في مواجهة موجات كبيرة من العودة والنزوح ، مما أثر على مختلف المجتمعات. ومن بين المتضررين، كان هناك توزيع ملحوظ للأسر العائدة (العائدين)، والنازحين داخليا، وأفراد المجتمع المضيف، وطالبي اللجوء/اللاجئين، ويواجه كل منهم تحديات واحتياجات حماية محددة.

العائدون والنازحون داخليا

وكان ما يقرب من 77% من المشاركين الذين تمت مقابلتهم خلال هذه الفترة من العائدين. وقد **عاد غالبية هؤلاء العائدين (92%) طوعا** إلى مناطقهم الاصلية خلال العام الماضي. وكانت دوافعهم للعودة متعددة الأوجه، كما ذكر أعلاه، وتأثرت أيضا بسبب القيود المفروضة على الحركة في مناطق النزوح، وبسبب الخوف من الاحتجاز. غير أن العائدين أبلغوا أيضا عن عوامل إيجابية مختلفة، مثل تحسن الأمن في مناطقهم الأصلية.

ومن المهم الإشارة إلى أن **بعض العائدين واجهوا نزوحا ثانويا (29٪)** بسبب القضايا الطائفية والقبلية، أو عدم كفاية الخدمات، أو المخاوف الأمنية في مناطقهم الأصلية. أضافت عمليات النزوح الثانوية هذه طبقة إضافية من التعقيد إلى أوضاعهم، مما زاد من التأكيد على الحاجة إلى آليات الدعم المناسبة وتدابير الحماية.

ويمثل ما مجموعه 11٪ من المستجيبين النازحين داخليا. **وأعرب غالبية هؤلاء المستجيبين (66٪) عن عدم رغبتهم في العودة إلى مناطقهم الاصلية**، ويرجع ذلك أساسا إلى المأوي المدمرة أو المتضررة ونقص موارد الدخل. كما أن التمييز والخوف من الاضطهاد من جانب الشرطة/قوات الأمن كانا عاملين في عدم رغبتهم في العودة. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن **(30٪) من هؤلاء الأفراد أعربوا عن استعدادهم للعودة**، مدفوعين بشكل أساسي بالتحديات في مناطق نزوحهم كما هو مذكور أعلاه.

تشير الردود إلى مجموعة من الخطط ، من البقاء في المنطقة الحالية إلى العودة إلى منطقة الاصل أو البحث عن فرص عمل في مكان آخر. من المهم ملاحظة أن المستجيبين لديهم عموما معرفة بالوضع في مناطقهم الاصلية ، وهناك اعتراف بإمكانية التوتر الطائفي أو العنف ، مما يؤكد الحاجة إلى آليات منع النزاعات وحلها.

النزوح من مخيم جدعة 5

في نيسان 2023، أدى الإغلاق السريع لمخيم جدعة 5 من قبل وزارة الهجرة والمهجرين العراقية إلى تحديات ل 342 عائلة تم إخلاؤها[5]. هذه العائلات، معظمهم من محافظات نينوى والأنبار وصلاح الدين وكركوك، عادت أو نزحت إلى مناطق داخل نينوى. وصفت العديد من الأسر بأنها تعيلها نساء بسبب غياب الأزواج لأسباب أمنية أو احتجازهم أو انتمائهم المتصور إلى الجماعات المسلحة، لا سيما داعش.

أجبر إغلاق المخيم هذه العائلات على العودة إلى أماكنها الأصلية أو الدخول في نزوح ثانوي، حيث واجهت تحديات كبيرة. ووجد العديد منهم أن نوعية الحياة داخل المخيم، على الرغم من محدوديتها، تبدو أفضل من ظروفهم الجديدة. وشملت هذه التحديات المنازل المدمرة، ونقص الخدمات الأساسية، وضعف البنية التحتية.

وتوجد نقاط ضعف خاصة بالنسبة للعائدين الذين ينتمون إلى جماعات مسلحة، لأنهم معرضون لخطر الاستغلال والتمييز والمخاوف الأمنية. بالإضافة إلى ذلك، واجه أطفال أسر جدعة 5 عقبات تعليمية، واحتاج الأطفال ذوو الإعاقة إلى دعم متخصص. في مناطق محددة داخل ناحية القيارة في نينوى، وواجه العائدون تحديات تتعلق بالإسكان والصرف الصحي والمياه النظيفة وقلة الغذاء.

تحت المجهر: التماسك الاجتماعي والتعايش

خلال الفترة من أبريل إلى سبتمبر 2023، تميزت ديناميكيات التماسك الاجتماعي والتعايش بين العائدين والنازحين واللاجئين والمجتمعات المضيفة في المنطقة التي شملها الاستطلاع باتجاهات إيجابية وتحديات مستمرة.

الإدماج المحلي: التصورات الإيجابية وتحديات الاندماج

وفي إطار الحلول الدائمة، قد يسعى كل من النازحين داخليا والأسر العائدة من النازحين داخليا إلى الاندماج داخل المجتمعات المضيفة في مناطق جديدة أو ضمن مناطقهم الاصلية. ويتفاوت إدماج العائدين والنازحين داخليا في المجتمعات المضيفة. نجح بعض الأفراد في الاندماج من خلال أنشطة مثل الزراعة والتوظيف والزيارات العائلية والحضور المدرسي والتجمعات العامة ، بينما لم يندمج آخرون لأسباب مختلفة. يتم الإبلاغ عن قيود على المشاركة في أنشطة معينة ، وغالبا ما تعزى إلى العادات والتقاليد.

[5] https://iraq.un.org/en/228270-statement-office-humanitarian-coordinator-iraq-closure-jeddah-5-camp

ورأت **أغلبية كبيرة من المشاركين، 82٪، أن عملية الاندماج بين العائدين/النازحين داخليا والمجتمعات المضيفة إيجابية**، وصنفتها على أنها "جيدة" أو "جيدة جدا". ومع ذلك ، من الجدير بالذكر بأن **18٪ من المشاركين أفادوا بأنهم واجهوا صعوبات في عملية الاندماج**. تدور التحديات في المقام الأول حول العائلات العائدة من مخيمي الهول وجدعة 5. في حين أن التوترات واضحة أيضا داخل المجتمعات المضيفة نفسها، منقادة بالقضايا السياسية والقبلية والصراعات على السلطة.

التماسك الاجتماعي: التوترات والنزاعات

كان مصدر قلق كبير خلال هذه الفترة هو التحديات التي واجهتها العائلات التي كان يعتقد أن لها انتماءات متصورة إلى الجماعات المسلحة، وخاصة داعش. وكثيرا ما واجهت هذه الأسر مخاطر متزايدة ومخاوف تتعلق بالحماية. وكان التمييز والخوف من الاعتقال أو الاضطهاد سائدين، مما أدى إلى صعوبات في إعادة الإدماج في المجتمع. وكانت المساعدة الفريدة المطلوبة لضمان سلامتهم ورفاههم وإعادة إدماجهم موضع تركيز حاسم.

كما توجد توترات داخل المجتمعات المضيفة، وكانت الصراعات والنزاعات على الموارد، مثل الزراعة ومناطق صيد الأسماك، مصدرا بارزا للاحتكاك في المنطقة التي شملتها الدراسة. وتؤدي التوترات القبلية أيضا إلى نزاعات متفرقة.

تسلط التحديات المستمرة المتعلقة بالتوترات والنزاعات والتمييز الضوء على أهمية الجهود المستمرة لتعزيز التماسك الاجتماعي ومعالجة المظالم وضمان التعايش السلمي بين جميع المجتمعات في المنطقة. يؤكد هذا التحليل على تنوع التجارب والتحديات التي يواجهها سكان المنطقة، مع التأكيد على الحاجة إلى تدخلات ودعم هادفين لتعزيز الاستقرار والتعايش على المدى الطويل.

تحت المجهر: الوصول إلى سبل العيش وتوليد الدخل

كما لوحظ في الفروع أعلاه، لا تزال جميع المجتمعات المحلية تبلغ عن وجود حواجز كبيرة تحول دون حصولها على سبل كسب الرزق وفرص توفير الدخل. قد تشمل المصادر الرئيسية للدخل للمجتمعات التي شملها الاستطلاع العمل اليومي بأجر ، والتوظيف الحكومي ، والزراعة ، ومدفوعات الرعاية الاجتماعية ، والتوظيف المؤقت ، والدعم المجتمعي. وكانت مصادر الدخل هذه حيوية للأسر لتلبية احتياجاتها الأساسية، ولا سيما في شراء الغذاء.

وأشير إلى العمل اليومي المأجور كمصدر سائد للدخل لنسبة كبيرة من السكان (66%). ومع ذلك، اختلف الوصول إلى هذه الفرص باختلاف المجموعات، حيث تواجه بعض المجتمعات، مثل تلك التي ترأسها النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والأرامل والمطلقات وكبار السن واللاجئين، تحديات في تأمين العمل اليومي. وواجهت هذه الفئات المهمشة صعوبات في الحصول على فرص عمل منتظمة، مما حد من استقرارها المالي. وحصل جزء من السكان على عمل داخل القطاع الحكومي، ولكن هذه الفرصة لم تكن متاحة للجميع على قدم المساواة. كافحت الفئات الضعيفة، لا سيما الأرامل والمطلقات والناجون من العنف من الجماعات المسلحة، للوصول إلى الوظائف الحكومية، مما كان له آثار على رفاههم المالي.

الزراعة هي مصدر أساسي آخر للدخل لبعض الأسر. يوفر مصدر الدخل هذا استقرارا نسبيا ، ولكن لم يتمكن جميع أفراد المجتمع من المشاركة فيه ، واختلف الوصول إلى الموارد الزراعية والدعم عبر المجموعات. أفاد بعض الأفراد بأنهم يعتمدون على مدفوعات الرعاية الاجتماعية لتلبية الاحتياجات الأساسية. ومع ذلك ، من الأهمية بمكان التأكد من أن أنظمة الدعم هذه كافية ومتاحة للمحتاجين.

ولوحظ أن الجهود المبذولة لتعزيز فرص كسب الرزق داخل هذه المجتمعات غير كافية ومتفاوتة في فعاليتها. وقدمت المجتمعات المضيفة في بعض الأحيان دعما محدودا للأسر التي تفتقر إلى موارد الدخل، بما في ذلك التبرعات المتفرقة والمساعدة المجتمعية. غير أن هذه المبادرات كانت غير متسقة وغير قادرة على تلبية الاحتياجات الواسعة النطاق بفعالية.

ولجأت الأسر التي ليس لديها دخل ثابت إلى استراتيجيات مختلفة للتكيف، بما في ذلك طلب المساعدة من الأقارب، والاقتراض، وشراء المواد بالدين، وخفض النفقات، وفي بعض الحالات، النزوح الثانوي للعثور على فرص أفضل. وشملت آليات التكيف السلبية الأخرى عمالة الأطفال وزواج الأطفال. وتدل هذه الآليات على الحالة الاقتصادية غير المستقرة التي يواجهها الكثيرون. والتمست بعض الأسر المساعدة من المنظمات غير الحكومية للحصول على المساعدة الغذائية وفرص العمل، مما يبرز دور المنظمات الإنسانية في سد الثغرات في دعم سبل كسب الرزق.

وينبغي أن تركز الجهود الرامية إلى تحسين فرص كسب الرزق على معالجة قدرة الأسر على تلبية الاحتياجات الأساسية، وتوسيع نطاق الدعم المقدم للفئات المهمشة، وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود من خلال أنشطة أكثر استدامة مدرة للدخل وشبكات أمان اجتماعي.

الاستنتاجات

يقدم تقرير لجنة الإنقاذ الدولية لرصد حماية في العراق للفترة من أبريل إلى سبتمبر 2023 نظرة ثاقبة للاحتياجات الإنسانية المستمرة في العديد من محافظات العراق السابق ذكرها، ويكشف عن التحديات التي يواجهها الأفراد والمجتمعات المتضررة من النزاع.

ويشدد التقرير على القضايا الرئيسية، بما في ذلك تقييد الوصول إلى الخدمات الأساسية، ولا سيما دعم سبل كسب العيش، والمساعدة القانونية، والرعاية الصحية، بسبب حواجز التكلفة والتوافر. تواجه الفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء والأقليات والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، مخاطر متزايدة من العنف والتمييز، مما يستلزم تحسين الوصول إلى الوثائق المدنية والخدمات القانونية. وتنشأ المخاوف المتعلقة بالسلامة من وجود الجماعات المسلحة والتوترات المجتمعية، مما يسهم في قضايا النزوح والعودة المعقدة. وفي حين أن التماسك الاجتماعي والتعايش إيجابيان بشكل عام، فإن الصراعات والمظالم العالقة تتطلب الاهتمام. وتؤكد محدودية فرص الحصول على الدخل وعدم استقرارها الحاجة إلى دعم إضافي لتوفير فرص مستدامة لكسب العيش.

ويؤكد التقرير على الدور المحوري للمنظمات الإنسانية في مواجهة هذه التحديات، ويحث على التدخلات المستهدفة، وتحسين الوصول إلى الخدمات، وتعزيز جهود التماسك الاجتماعي من أجل مستقبل أكثر أمنا ومرونة في العراق. وهي تمثل موردا حاسما للبرامج والدعوة والتعاون مع السلطات المحلية والشركاء لحماية رفاه العراقيين وكرامتهم وتعزيز استقرارهم وتعايشهم على المدى الطويل.

شكر وتقدير

إن تقارير مراقبة الحماية الصادرة عن لجنة الإنقاذ الدولية في العراق والتحليلات اللاحقة ممكنة بفضل دعم الجهات المانحة ومشاركة عملائنا.

صدر هذا المنشور بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. محتويات هذا المنشور هي مسؤولية لجنة الإنقاذ الدولية وحدها ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تعكس آراء المفوضية.

بتمويل مشترك من الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك ، فإن الآراء ووجهات النظر المعبر عنها هي آراء المؤلف (المؤلفين) فقط ولا تعكس بالضرورة آراء الاتحاد الأوروبي أو عمليات الحماية المدنية والمساعدات الإنسانية الأوروبية. لا يمكن تحميل الاتحاد الأوروبي ولا السلطة المانحة المسؤولية عنها.